

المعرب لا يتقبل المداوة مما يوضع كونه اللفظ ليس مستعملا فيما وضع
له حقيقة حتى ينافي الاستعارة هـ سم كيف يصح الكاري هـ وفيه نظير
اي من هذا المعرب للفظ بان المداوة الموت وهذا اللفظ موصوف للمختلف
قال في الاطول وهذا يدفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادف للسبع
فاستعمل في الموت استعمال فيما وضع له ادع الاحقيقة فلا يكون حقيقة
بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره
وقد مر اننا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف بالله الا ان العجز
المتعارف لان الادعائ انما هو عين المشبه الربي هو المنية وهو ناسخ
لا يقتضي الواسي لتخرج السكالي بان ثبوت الشيء ادعالا ينافي بغيره
حقيقة ولهذا لو ثبتا فخص بعب القرينة علمت المراد غير الموصوف له مع
دعوى ان المراد داخل تحت الموصوف له كذا في الاطول ويكفي الجواب في نقل
في الاطول عن المص ان زيف هذا الجواب بان اللفظ لا يستعمل في المعنى لا يكون
موصوف له ولا يكون له لوصوف له فاستعملها في الموت كغيرها موصوفة
له هـ سترحاب صاحب الادل في طول عن اصل الاعتراض على السكالي بان المنقسم
الي الاستعارة بالكتابة والاستعارة المصرفة ليست الاستعارة هي قسم المجاز
بل ما يطلق عليها الاستعارة فانكبت الاستعارة بالكتابة حقيقة وهذا التعميم
منه كقبيهم المجاز الي المجاز الفعلي والمجاز اللغوي بل بعد تعريفه المجاز بالكتابة
المستعملة في غيرها وضعت له بالتحقيق في اصلاجه النحاطيه ولا شبهة ان
المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور هـ مثله اي مثل السكالي
لفظ المنية ومراد به العطف الاخر عطف لانه غير ظاهري بل هو الذي يستعمل
في غير ما وضع له وهو المعنى في المجاز عند جوهرا نبي نطلا ان الاعتراض بان
اللفظ المستعمل اذا المراد حقيقة او مجازا به يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد
الشيء ان تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كله مرجح لا مبره فبين
شبهه في المجاز مما لا يكون مستعملا في الموصوف له من حيث انه موصوف له لرجل
في تعريفه لكت لم يعرفه بذلك هـ فتريب واختار السكالي انما يتقبل يجوز
العكس

العكس اي وفي كل منهما تقبل الا قسا مراد يرخ احدها على الاخر فلما لا يجوز
اعتبار التبعية في مثل عبي لسان الحال هـ حفيد يجعل قرينتها مكنيا عنها
فيه بحيث لان هذا الاقرب من مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة هاهنا استعارة
الزجر عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يودون القرينة ههنا مناسبة عالم
لغيره لودادة قال الفاضل المحشم في شرح الفتح توجيهه لا رجحان الاستعارة التبعية
الي الاستعارة بالكتابة في الايتين المذكورتين يجعل الاقرب استعارة بالكتابة تحت
المرحوم ويجعل ذلكم قرينة لها ويجعل الودادة القرينة في استعارة بالكتابة تحت
القرينة نظما بالكتابة ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه ايضاً بحيث لان مدلول
تتقون الاقرب الخاص اعني لما حوزت حيث النسبة اعني ما حققه في حيث
الاستعارة التبعية وقد استعمل اعني توجيه السكالي في المرجح هذه الاقرب
بالكتابة لان ان تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد السكالي في رفع التبعية من
البيت وكذا الكلا مني ربما يود الية والاوجه ان يقال طريقة الرد هاهنا ان
المخاطب استعارة بالكتابة تحت يرض منكم الاقرب والقرينة نسبة التقاب
المرحوم اليه بذكر فعل وتقوم وهكذا الحال في ربما يود فتأمل هـ فتريب وبعبارة
السم في ثم المتاح لبيت تشريك ما اذا فعل المهم في كل استعارة تبعية تكون
قرينتها عقلية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية هـ قال في الاطول
ويكفي ان يقال لما كان هذا قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجوز
على ما صرح به السكالي في الرد يجعل قرينة التبعية مكنية وما في نحو فنلت
زيد اذ صرته ضرا شديداً في جعل زيد مكنيا عنها باستعماله في المقبول اعنا
واثبات القتل تحبيلية ولا تجعل القرينة مكنية نعم ان الرد على السكالي لو وجه
مثال التبعية قرينتها حاله ولو كذب هذا ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها
هـ والمخاطب ان رد التبعية الي المكنية تارة يكون بجعل قرينة التبعية
مكنيا عنها او التبعية قرينتها تارة مكنية وعلى هذا القصر السكالي في بيان الرد
فاخرج عليه بعد ما طراده فيما ذكرنا كانت قرينة التبعية حالية وغاية
ما يمكن في الاقرب اعني ما صرف الاطول وتارة يكون بجعل حركه من